جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٣٨)

تنافسية تجارة الخدمات فى مصر
بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

اعـــداد

د. نجـــلاء عـــلام

خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

والباحث الرئيسى

أغسطس

٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

تنافسية تجارة الخدمات فى مصر
بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

اعـــداد

د. نجـــلاء عـــلام

خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

والباحث الرئيسى

٢٠٠٩

المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : التنافسية وقطاع الخدمات – قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١-١٢
أولا: مفهوم ومحددات القدرة التنافسية	١-٤
ثانياً: اقتصاد المعرفة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٥-٧
ثالثاً: علاقة مؤشر التنافسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨-١٢
الفصل الثانى: أهمية وهيكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر	١٣-٣٢
- المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر	١٧-٢٤
- المبحث الثانى : التشريعات التنظيمية وهيكل السوق	٢٥-٣٢
الفصل الثالث : سياسات ومحددات تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣٣-٤٨
- المبحث الأول : السياسات	٣٣-٣٨
- المبحث الثانى : المحددات المؤثرة على تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .	٣٨-٤٨
الفصل الرابع : مؤشرات تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤٩-٦٤
- المبحث الأول : تنافسية غير سعرية وعلاقتها بالنفاذ وجودة الخدمة	٤٩-٥٧
- المبحث الثانى : تنافسية سعرية وعلاقتها بالتكلفة	٥٧-٦٤
الفصل الخامس : مستقبل القدرة التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر	٦٥-٨٤
- المبحث الأول : دروس مستفادة من تجارب سابقة	٦٥-٧١
- المبحث الثانى : التطورات الحديثة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر لمواجهة المنافسة العالمية .	٧٢-٨٤
النتائج والتوصيات	٨٥-٨٩
المراجع	٩٠-٩٣
الملاحق	٩٤-١٠٤
ملخص البحث	

تنافسية تجارة الخدمات في مصر
بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مقدمة :

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمواً متسارعاً فى كل مجتمعات المعلومات تقريباً حيث نجده ينمو بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد الكلى فقد قدر الإتحاد الدولى للاتصالات أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمى بمعدل حوالى ٥,٨% ، بينما ينمو الاقتصاد العالمى بمعدل ٥% وذلك عام ٢٠٠٧ .

ويعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاعا رائدا للنمو فى مصر ، فقد ارتفع النمو في القطاع من ١٠,٥%عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حوالى ١٤,١% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ثم الى حوالى ٢٠% عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، علماً بأن معدل النمو فى الاقتصاد القومى لمصر قد بلغ حوالى ٧% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . ويلاحظ ان انتاج وانتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل حاسم لتحسين النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل والتنافسية .

وتهدف الدراسة الى دراسة وبحث طرق تعزيز كفاءة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمواجهة المنافسة العالمية ، حيث يمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الركائز الأساسية لما يعرف بإقتصاد المعرفة ، كما يشكل عنصراً فعالاً في تكوين القدرات التنافسية للاقتصاد (*) .

حيث أن زيادة نفاذ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم في تقليل الفجوة الرقمية فيما بين الدول المتقدمة والنامية ، كما يسهم في تقليل الفجوة الرقمية داخل الدولة نفسها بما يمكن مصر من تحقيق نصيب أعلى في الصادرات العالمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يسهم بصورة إيجابية فى زيادة النمو وزيادة التنافسية للاقتصاد في مصر .

---

* لقد بلغ حجم صناعة المعلومات فى العالم حوالى ٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ . تمثل بصفة التاتج القومى للدول الصناعية ، وبلغ حجم السوق العالمية للخدمات تكنولوجيا المعلومات حوالى تريليون دولار عام ٢٠٠٠

المنهجية المستخدمة :

تتناول الدراسة بالبحث والتحليل تنافسية تجارة الخدمات بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر باستخدام المنهج الوصفى التحليلى ، واستقصاء المؤشرات وتحليل البيانات لتحديد المتغيرات والمحددات المؤثرة على أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومن ثم تحديد أثر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو والتنافسية فى مصر. بالاعتماد على بيانات البنك الدولى الخاصة بمؤشرات التنمية فى العالم ، وقاعدة بيانات الأنكتاد، وبيانات تقارير الاتحاد الدولى للاتصالات ، ومجتمع المعلومات الدولى ، والجهات المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر بالاضافة الى بيانات بوابة الحكومة الاليكترونية ،وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالاضافة الى العديد من الدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث .

الإطار الزمنى :

تتناول الدراسة تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر بالتركيز على الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، مع تناول فترات زمنية أخرى حسب مقتضيات البحث والدراسة .

وفى **إطار هذا السياق** تشتمل الدراسة على خمسة فصول ،يستعرض الفصل الأول مفهوم ومحددات التنافسية وعلاقة اقتصاد المعرفة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كذلك علاقة مؤشر التنافسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ويتناول الفصل الثانى : أهمية وهيكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، بينما يتناول الفصل الثالث : سياسات ومحددات تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حين يحدد الفصل الرابع : مؤشرات تنافسية القطاع ، أما الفصل الخامس والأخير: فيركز على مستقبل رفع القدرة التنافسية لقطاع الاتصالات نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مصر ، ثم يتم عرض النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة .

الفصل الأول

التنافسية وقطاع الخدمات – قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الفصل الأول

التنافسية وقطاع الخدمات – قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أولا : مفهوم ومحددات التنافسية (*)

قام المنتدى الاقتصادى العالمى بتعريف التنافسية على أنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التى تحدد مستوى الانتاجية داخل الدولة". ويساهم مستوى الانتاجية فى تحديد مستوى الرفاه الاقتصادى. والدول ذات القدرة التنافسية المرتفعة تحقق مستويات أعلى من الدخل. هذا بالاضافة إلى أن مستوى الانتاجية داخل الدولة يحدد معدلات العائد على الاستثمار داخل الاقتصاد القومى. وتعتبر معدلات العائد من محددات النمو الرئيسية وبالتالى فإن الاقتصاد ذو القدرة التنافسية الأعلى يميل إلى تحقيق النمو الاقتصادى بمعدلات أسرع فى الأجل المتوسط والأجل الطويل (**).

كما تعرف التنافسية على أنها قدرة دولة ما على انتاج السلع والخدمات التى تلبى احتياجات الاسواق الدولية مع المحافظة عليها وزيادة الدخل الحقيقى لمواطنى هذه الدولة. ويعرف المعهد الدولى للتنمية الادارية(IMD) (***) التنافسية باعتبارها قدرة الدولة على توليد القيم المضافة .كما وضع المعهد محددات التنافسية فى أربعة محددات رئيسية : كفاءة الأداء الاقتصادى من خلال توافر المنافسة العالمية والمحلية ، وكفاءة الحكومة وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى السياسات الاقتصادية الكلية وضمان مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية ، وكفاءة بيئة الأعمال التى تعمل على توفير قطاع مالى متطور ومتكامل مع العالم وتوفير العمالة ذات الانتاجية المرتفعة ، أما المحدد الرابع فيتمثل فى توافر البنية الأساسية المتطورة متضمنة

---

*) أكدت العديد من الدراسات أن متوسط الدخل الفرد الحقيقى ونموه فى الأجل الطويل يتحدد بمتوسط انتاجية العمل. كما أوضحت العديد من الدراسات العلاقة الوثيقة بين الانتاجية فى الصناعات التحويلية ونمو متوسط دخل الفرد. حيث أوضحت هذه الدراسات أن مستويات المعيشة لا ترتفع طالما كان الانتاج مركزا فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة (معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦).

**) أنظر :

- لبنى عبد اللطيف (د)، "مفهوم التنافسية الدولية - فى القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى الواقع وسبل تحقيق الطموحات" ، تحرير الدكتورة ليلى الخواجة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة، ٢٠٠٤.

***) فى تقريره عام ٢٠٠٢ .

التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار فى البحث والتطوير والعناصر البشرية الماهرة والقادرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة (*) . وبالتالى يرتبط مفهوم التنافسية بقدرة الدولة على الاستجابة للأسواق العالمية هذا بالاضافة إلى استهداف التنافسية أى استهداف النمو الاقتصادى .

ويشير بورتر إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب فقد تؤخذ على إنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو إنها دالة عكسية فى تكلفة العمل. وقد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة ، أو إلى التوازن الموجب للميزان التجارى والقدرة على توفير فرص العمل .

كما يشير بورتر إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية على مستوى الدولة هو انتاجية الدولة. وأوضح أن ارتفاع النصيب القومى من الصادرات العالمية يكون له تأثير ملموساً على مستويات المعيشة إذا كانت هذه الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الانتاجية وتساهم بشكل فعال فى نمو الانتاجية القومية. ومن ثم فإن القدرة التنافسية للدولة هى القدرة على زيادة الانتاجية بمعدل أسرع من الدول الأخرى ، بما يؤدى الى خلق نمو مستمر فى القيمة المضافة مقارنة بالدولة المنافسة ، وزيادة القدرة التنافسية على المنافسة المحلية والخارجية . وقد ركزت أغلب الدراسات الاقتصادية على التطوير والابتكار كعامل جوهرى لخلق القدرة التنافسية فى ظل التغيرات العديدة التى تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية ، مما جعل من القدرة التنافسية المستندة الى عوامل الانتاج تفقد قيمتها وتتراجع بشكل يؤكد الطبيعة الديناميكية للقدرة التنافسية . وبالتالى يتضح أن مفهوم التنافسية هو مفهوم نسبى يعتمد على مقارنة مستوى أداء الدولة بالدول الأخرى. ولمفهوم التنافسية معنى مزدوج حيث يرتبط بكلا من الرفاه الاقتصادى للمواطنين مقاساً بنصيب الفرد من الدخل القومى من جهة ومستوى أداء الدولة فى التجارة الدولية من جهة أخرى(**).

---

*) ومع تعريفات ومفاهيم التنافسية ، ومحدداتها ، تعددت المؤشرات والمناهج المستخدمة فى قياسها ، حيث تقيس المناهج التنافسية القدرة التنافسية على مستوى الدولة أو الاقتصاد الكلى (المؤشرات الكلية) ، بينما تقيس المؤشرات تنافسية المشروع أو الصناعة (المؤشرات الجزئية) .أنظر:

- ME , Porter , "The Cmpetitive Advantage of Nations"New York , The Free Press, 1990.

(**)المعهد العربى للتخطيط ،"التنافسية تحدى الاقتصادات العربية-محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية"،تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٦، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، مايو ٢٠٠٧.

www.an-nour.com/index.php

* وبالنسبة لتنافسية تجارة الخدمات : نجد أن الهدف الاساسي من تحرير تجارة الخدمات هو رفع القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية (*) ، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، وقد ارتفعت تجارة الخدمات في العالم من حوالى ٥,٣٥٢ بليون دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الى حوالى ٥,٩٤٧ بليون دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، وقد بلغ معدل نمو تجارة الخدمات في العالم حوالى ٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمقارنة بحوالى ١٤% معدل نمو تجارة السلع في نفس العام .

وقد بلغ نصيب تجارة الخدمات من اجمالى تجارة العالم من السلع والخدمات حوالى ١٨,٨% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحوالى ١٨,١% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، وهو ما يعنى حفاظها على النصيب النسبي عند مستوى ١٨% خلال الفترة٢٠٠٦- ٢٠٠٨(**) .وقد أضحى حجم الخدمات الرقمية المستخدمة الانترنت وشبكات الاتصال يمثل وحده حوالى ٥٠%من حجم تجارة الخدمات الرقمية.

- وبالنسبة لقطاع الخدمات في مصر نجد أنه قطاعا رائدا للنمو الاقتصادى حيث احتلت مصر المرتبة (٢٠) في قائمة اكبر ٤٠ دولة تتصدر تجارة الخدمات فى العالم ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل المركز (٣٥) من بين (١١٦دولة) عام ٢٠٠٦ ،بينما احتلت المغرب المرتبة٢٨ ، والسعودية ٣٣ عام ٢٠٠٧(***) .

وقد استحوذ قطاع الخدمات فى مصر على أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى (٥٤,٨%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ويسهم بحوالى ١٩,٦٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أى بما يقرب من نصف صادرات مصر الاجمالية (حوالى ٤٨,٧%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ٠,٦% من التجارة العالمية في نفس العام (****)هذا وقد تزايد النمو بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر حيث ارتفع من حوالى ١٠,٥% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى حوالى ١٤,١% عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ ثم الى حوالى ٢٠% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (*****) .

---

*) انظر:(١) الاطار المفاهيمى للخدمات والقطاعات الخدمية الرئيسية " وفقاً للتصنيفات العالمية " بالملحق رقم (٣) .

**) منظمة UNCTAD، قاعدة البيانات الالكترونية عام ٢٠٠٨ .

***) .أنظر:

- تقرير منظمة التجارة العالمية WTO عام ٢٠٠٧ ، علما بأن الاتحاد الأوربى قد احتل المركز الأول في قائمة ٤٠ دولة يليه الولايات المتحدة ثم اليابان .

****) unctad . org

*****) مقابل معدل نمو للناتج المحلى حوالى ٧,١%

وقد شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطورا كبيرا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، وخاصة تطور شبكات الانترنت من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر للاتصال بشبكة الانترنت عبر خطوط التليفون الثابتة. بل وانتقل الانترنت وتطبيقاته إلى داخل نظم التليفون المحمول والذى من شأنه توليد مكاسب تكنولوجية كبيرة داخل الدول المختلفة التى شهدت انتشارا كبيرا لاستخدام التليفونات المحمولة بها.

*وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدة تطبيقات تستخدم فى المجالات التنموية المختلفة منها :

- *التجارة الالكترونية e-commerce*، وتشمل ثلاث أنواع : من مجتمع الاعمال إلى العملاء B to C business to consumers ، ومن مجتمع الاعمال إلى مجتمع الاعمال B to B ومن مجتمع الاعمال إلى الحكومات B to G. وللنوعين الأخيرين أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث يصبح بإمكان الشركات الصغيرة الاشتراك فى مجتمع الاعمال على المستوى الدولى .

- *القطاع المالى والبنوك e-banking*، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ازدادت درجة نفاذ الدول والشركات إلى الأسواق المالية العالمية .

- *التعلم عن بعد، والطب عبر الانترنت Telemedicine*، والصحة(*).

- *الحكومة الالكترونية e-government* ، يمكن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأداة للحوكمة وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

و يتسم قطاع الاتصالات تكنولوجيا المعلومات بالنمو السريع فى شبكات الانترنت والانخفاض الشديد فى تكلفة التعامل مع المعلومات وبالتالى سهولة النفاذ إليها.ومن خلال انخفاض تكلفة الاتصالات تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً فى الانتاج والأسواق المالية. وبالتالى ساعد انتشار التكنولوجيا على تبنى أشكال جديدة من تنظيم العمل. وأصبحت المعرفة عاملاً جوهرياً فى الانتاج وقطاع الخدمات، بل أصبحت المعرفة من محددات تنافسية الشركات والدول.ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الركائز الأساسية لما يعرف باقتصاد المعرفة (**).

**) ,علما بأنه تستثمر الولايات المتحدة حوالى ٤٠ مليار دولار فى قطاع الرعاية الصحية الاليكترونية فى عام ٢٠٠٨